



المنتدى الثاني استضافته الرياض والثالث في البندقية

الخليج وأوروبا .. خطوة إلى الأمام

الدبلوماسي - خاص

اكتسب المنتدى الخليجي الأوروبي الذي استضافته الرياض في مايو الفائت أهمية استثنائية، سواء لنوعية المشاركين، أو المواضيع المطروحة. حضر المنتدى الذي نظمه معهد الدراسات الدبلوماسية بالتعاون مع معهد العلوم السياسية في باريس ولجنة التجارة الدولية في مجلس الغرف التجارية السعودية مسؤولون سعوديون، إلى جانب عدد من الشخصيات الأوروبية: سياسية، واقتصادية، وأكاديمية. وكان من بين الحضور شخصيات نسائية سعودية، وخليجية، وأوروبية. المنتدى الذي حمل عنواناً عريضاً «الخليج وأوروبا.. خطوة إلى الأمان» انطلق لأول مرة عام ٢٠٠٣ بهدف مناقشة الدورين الأوروبي والخليجي في المنطقة، ودعمهما من خلال إسهام أكثر فاعلية في قطاع رجال الأعمال والاستثمارات المتعددة والطاقة، وفتح آفاق جديدة للحوار والتعليم، وتدريب قادة المستقبل ضمن رؤية مشتركة.



إطلالة ساركوزي الأولى

وتقى المنتدى، الذي استمر ثلاثة أيام، دعماً من الرئيس الفرنسي «المنتخب» نيكولا ساركوزي تمثل في توجيه رسالة للمشاركين، تلتها السفير الفرنسي بالرياض وأكد فيها تصميمه على تعزيز الحوار بين المجموعتين الخليجية والأوروبية، وداعياً إلى مزيد من الحوار الفعال لاستفادة الطرفين من إمكانات بعضهما، خصوصاً في مجال الطاقة. وتكمّن أهمية الرسالة، علاوة على موضوعها، في كونها أول إطلالة من الرئيس الفرنسي على الجمهور العربي عموماً والخليجي خصوصاً.

وأشاد في كلمته بمبادرة الحكومة السعودية بدعوتها لعقد هذا المنتدى في الرياض، مشيراً إلى الدور الكبير الذي يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في إدارة الأزمات التي تتصف بالمنطقة، والتزامها بتحقيق التقارب بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس الخليجي، والتي تدل على الالتفاء في التحليل والتطلعات المشتركة. معرباً عن أمله في أن يتمكن الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون

عددًا من التحديات التي تواجه المنطقة بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة، والتي تستدعي منها جميماً النظر والتأمل، وإدراك المخاطر المحتملة من جراء بقاء العديد من المشاكل الدولية والإقليمية دون إيجاد الحلول الجذرية لها.

وأكد سموه قائلاً: «إن هذا المنتدى يعد فرصة كبيرة ومتاحة لتبادل الآراء والأفكار حيال إيجاد رؤية مشتركة لمواجهة تلك التحديات، تلك الآراء التي من الممكن أن تتعرّك إيجاباً على الجهود الدولية في هذا الشأن، وأضاف سموه: «وانني على ثقة بأن وجود مثل هذه النخبة من المسؤولين والباحثين المتخصصين ستثري أعمال هذا التجمع المهم بما لديها من خبرة ومعرفة وفكر».

وأكّد الأمير تركي بن محمد في كلمته أن ما سيسفر عنه هذا المنتدى من أبحاث ودراسات، وما يتمحض عنه من أفكار واتجاهات ليمثل ثروة علمية وعملية مهمة سنسعى منها جميماً، متمنياً لأعمال هذا المنتدى النجاح والتوفيق، والوصول إلى الأهداف المتواخدة.

واستمرت فعاليات المنتدى مدة ثلاثة أيام، استمراً لدورته الرسمية السنوية الأولى التي شهدتها العاصمة الفرنسية باريس العام الماضي بترتيب من مؤسسات رسمية اقتصادية في كل من الخليج والاتحاد الأوروبي، وشارك فيه أكثر من 150 ما بين شخصية اقتصادية وأكademية وخبراء مختصين في العلاقات السياسية والأمنية والاقتصادية التعليمية، وعدد من أساتذة الجامعات والمهتمين من دول المجموعة.

تعزيز العلاقات الخليجية الأوروبية

بدأ الافتتاح بكلمة مدير عام المعهد السفير الدكتور سعد بن عبد الرحمن العمار، رحب فيها بالضيف والمشاركين من أوروبا والخليج والملكة، شاكراً تلبيتهم الدعوة لعقد هذا الملتقى في المملكة، والذي يعد مساهمة مهمة في تعزيز العلاقات الخليجية الأوروبية. كما قدم شكره لسمو الأمير تركي بن محمد بن سعود الكبير، على افتتاحه هذا المنتدى. كما تحدث مدير عام المعهد عن أهمية هذا اللقاء الأكاديمي، الذي يجيء ضمن سلسلة من اللقاءات الخليجية الأوروبية على مختلف المستويات. وبهدف إلى فتح آفاق جديدة في المنطقة للحوار بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول أوروبا. كما عبر عن سعادته لمشاركة المعهد في تنظيم الملتقى الذي تحضنه الرياض، وتمكن المجتمعين في المنتدى، النجاح والتوفيق.

رؤية مشتركة في مواجهة التحديات

أعقب ذلك كلمة صاحب السمو الأمير السفير الدكتور تركي بن محمد بن سعود الكبير، ابتدأها بالترحيب بضيوف المنتدى والمشاركين فيه. وأشار سموه بالدور الذي يقوم به معهد الدراسات الدبلوماسية في تنمية الخبرات والمعارف الدبلوماسية، حيث قال سموه في كلمته التي ألقاها أمام الحضور: «ما لا شك فيه أن هذا المنتدى الذي ينظمه معهد الدراسات الدبلوماسية يأتي انطلاقاً من الحرص على تنمية الخبرات والمعارف الدبلوماسية، وتعزيزها من خلال عرض الأفكار، وتبادل الآراء، وتقدير التجارب العلمية».

وأشار سموه إلى أن محاور المنتدى والمواضيع التي سيتم مناقشتها خلاله تتضمن العديد من المسائل المهمة التي تمثل



الأسواق الخليجية، مع العلم أن الكثير من الدول الأوروبية اعتمدت في قوة اقتصادها على الأموال القادمة من السعودية والخليج، ولكنها حين دعيت للاستثمار في القطاع البتروليكيماوي امتنعت عن المشاركة، وقال في ذلك: «العديد من الأوروبيين الذين أبدوا اهتماماً في الاستثمار بالخليج لم يكن همهم الأول سوى جلب رؤوس الأموال إلى المنطقة دون المساهمة في الاستثمار بطريقة مباشرة». وأوضح «نحن نفضل أن يكون لدينا خبراء عالميون يأتون إلى سوقنا ليس فقط من أجل أصحاب رؤوس الأموال، لكن من أجل استثمارات نافعة».

تهم ومواجهات

وفي الجلسات السياسية لفت الانتباه الدكتور عبدالخالق عبدالله، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الإمارات، في ورقته التي قدمها بجلسة الواقع والتوقع: «تحديات لبنان ما بعد الحرب» حيث أشار إلى أن ٨٠٪ من العمليات الإرهابية التي وقعت عام ٢٠٠٦ على مستوى العالم كانت في المشرق العربي، إلى جانب أن الشرق الأوسط هو أكثر منطقة توترًا في العالم لاحتواه على أكبر قدر من «البراكين» السياسية والأمنية النشطة في مناطق فلسطين ولبنان والعراق. وعرض واقع المخيمات الفلسطينية وما تشكله من بؤر خطيرة تند梓 بالانفجار في أي لحظة، إلى جانب مشاكل أخرى تتطلب من أوروبا وضع

ساخنة لحساسية الموارد الطروحة، حيث أبدى الأمير عبدالعزيز بن سلمان، مساعد وزير البترول والثروة المعدنية، استغرابه من توجه بعض الدول الأوروبية لتقليل استيراد النفط من الشرق الأوسط من أجل تخفيض سعر البترول. وأكد خلال حديثه في جلسة أمن الطاقة أن استقرار قطاع الطاقة العالمي هو مسؤولية الجميع بما في ذلك الدول المصدرة والمنتجة، طالباً الانتباه إلى عدة نقاط أساسية في موضوع الطاقة وفي مقدمتها أنه لا يوجد أبطال أو أشرار في مجال الطاقة.

ويوجد فقط مساهمون شرعيون، وأن الطاقة لا تخص منطقة معينة، وعليه لابد من إيجاد حلول مشتركة دون أن تكون مبنية على اهتمامات أحدادية الجانب. إلى جانب أن منطقة الشرق الأوسط ليست جزءاً من المشكلة، بل جزء من الحل. وأشار سموه في هذا الصدد إلى أن السعودية كونها دولة مصدرة للنفط فهي جزء من الحل تتمثل في التزاماتها تجاه السوق الدولية برفع سقف الإنتاج لتلبية احتياجات السوق العالمية المتزايدة. وأوضح أن الدراسات التي قام بها احتجازيون أكدت أن الطلب العالمي سيستمر على النفط الخام كمصدر أساسي للطاقة لـ٥٥ سنة مقبلة على أقل تقدير.

الخليجي بالاعتماد على الصداقة السعودية الفرنسية.

كما أكد ساركوزي الدور الأساسي للمملكة في تعزيز الحوار من خلال دعوتها لعقد هذا المنتدى بباريس، والذي يدل على متانة العلاقات الأوروبية، ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام والمملكة بشكل خاص.

وأشار ساركوزي بأهمية هذا المنتدى قائلاً: «يتبادر إلى ذهني بوجه خاص تحدي التربية، وهو مهم لمستقبل أطفالنا. وفي هذا الصدد أود أن أعبر عن ارتياحي للأنشطة التي طورتها شبكة الخليج وأوروبا «بوروكوف»، في ميدان التربية والآباء. وبفضل هذا المنتدى يلتقي الجامعيون، والباحثون، وأصحاب القرار، وهم حلقة وصل بالرأي يساهمون في بناء علاقات جيدة للمستقبل».

حوارات ساخنات

وناقش المنتدى الثاني قضايا سياسية واقتصادية في غاية الأهمية، وركز على محاور أساسية هي: تحديات لبنان ما بعد الحرب، وآفاق جديدة للحوار في منطقة الخليج بين المعادلة الإيرانية والمأزق العراقي، والمهموم والقيم المشتركة، والاستثمارات المتداولة، وأمن الطاقة. إلى جانب عقد حلقات نقاش وعرض عن الانتخابات الرئاسية الفرنسية. وشهدت الجلسات الاقتصادية حورات

تصور عملي للتعاطي مع المنطقة الأقرب إليها، متسائلاً ماذا فعل الاتحاد الأوروبي تجاه الشعب الفلسطيني؟ وألم يحن الوقت لكي يستيقظ الضمير الأوروبي الشعبي وال رسمي ويتحرك لإيجاد حل لهذه المعاناة اليومية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني؟ محذراً من أن استمرار التجاهل سيولد انتساباً عربياً بأن أوروبا شريكة في ما يحدث، لأن الموقف الأوروبي بشكله الراهن مخيب للأمال، ولا يرقى للمستوى الأخلاقي والسياسي المبدئي الذي نتوقعه من أوروبا، ومن جانب آخر عذر عبد العزيز الصقر، رئيس مركز الخليج للأبحاث في دبي أن استمرار الأزمات في الشرق الأوسط يقلص من فرص بناء بيئة آمنة مستقرة في منطقة الخليج، لأنها من الصعب صياغة مناخ مستقر للأمن في ظل استمرار أزمات المنطقة، سواء في العراق أو إيران، وهذا ما يتطلب معالجة هذه الأزمات وحلها بشكل جذري وفي سياق إقليمي ودولي متعدد الأطراف، وعرض سياسة مجلس التعاون تجاه ما يحصل، مؤكداً أن المجلس يدعم الحكومة الشرعية في لبنان ويرفض أي تدخلات خارجية في شؤون لبنان الداخلية وفي كل ما يهدد سيادته من أطراف إقليمية أو دولية، مع تأييد القرارات الدولية بشأن لبنان.

يؤدي إلى سد الفجوة بين الجارين القريبين من بعضهما. المفكر الفرنسي كيبب حظي باهتمام ومتابعة وهو المعروف بكتبه المتخصصة مثل حروب في ديار المسلمين، وانتشار وانحسار التيار الإسلامي، وأراءه الصريحة في كثير من القضايا المعاصرة.

الم المنتدى الذي وجه نداء ضممه تأكيد أهمية التواصل بين العرب والأوروبيين، وتعزيز الحوار بينهما اختتم أعمال دورته الثانية بالإعلان عن إقامة المنتدى الثالث في مدينة البندقية بإيطاليا واختار له شعاراً لا فتاً وهو: «البندقية من غير بندقية».

قبل الوداع

وفي ختام فعاليات المنتدى الخليجي الأوروبي عقدت الجلسة الختامية، تحت عنوان: «نظرة مستقبلية لمنتدى يورووكوف ٢٠٠٨ في هينيسيا»، كان المتحدث الأول رئيس شبكة يورووكوف، ومدير كرسى دراسات الشرق الأوسط والبحر المتوسط، الدكتور جيل كيبيل. وعقب على كلمة كيبيل، أمين عام مؤسسة جيورجيوسيني الإيطالية، الدكتور باسكويول فالياردي.

أعقبها كلمة مدير عام المعهد السفير الدكتور سعد بن عبد الرحمن العمار، الخاتمية لفعاليات المنتدى الخليجي الأوروبي

الجدير بالذكر أن المنتدى يهدف إلى مناقشة الدور الأوروبي الخليجي في المنطقة، ودعمه من خلال مساهمة أكثر فاعلية من قطاع رجال الأعمال، والاستثمارات المتبادلة والطاقة، وفتح آفاق جديدة في المنطقة للحوار والتعليم وتدريب قادة المستقبل ضمن رؤية مشتركة، والذي بدوره يصب في دعم أسس الأمن والاستقرار في المنطقة، وهذه هي المهمة الموكلة بالتعاون الخليجي - الأوروبي، والذي لم تتوقف من أجله دعوات دول الخليج منذ وقت طولى للاتحاد الأوروبي بلعب دور أكثر فاعلية في الحفاظ على الأمن في منطقة

الشرق الأوسط. ■

البندقية بدون بندقية
ولقيت آراء المفكر الفرنسي جيل كيبيل، رئيس قسم دراسات الشرق الأوسط في معهد العلوم السياسية بباريس، كثيراً من الاهتمام بحكم تجاربه وخبراته الفنية في التعاطي مع القضايا العربية والإسلامية، حيث لاحظ أن المملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز، تلعب دوراً أكثر أهمية في المفاوضات ومبادرات السلام، وينظر إليها على أنها منارة للأمل في المشكلات التي تحبط بها. ورأى أن انعقاد المنتدى في هذا التوقيت مفيد جداً بعد سلسلة من الأحداث المهمة، لتأكيد ضرورة التواصل بين الطرفين لوجود مصالح مشتركة بينهما. وأشار إلى أن هدف المنتدى تحقيق التفاهم حول المصالح المتبادلة في مختلف المجالات وتوسيعها مستقبلاً، وشدد على أنه ظل يسعى لجمع الناس مع بعضهم بعضًا على كل المستويات ليجرروا حوارات مستقلة بينهم تزيل سوء التفاهم وتقلل من الفوارق، بما

